ملخص تنفيذى

أحدث التطورات الاقتصادية...

يركز مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣ على إجراء إصلاحات من شأنها تعزيز بيئة الأعمال مع توسيع شبكة الحماية الاجتماعية لمواجهة الضغوط التضخمية العالمية، والسعى نحو تعزيز التحول نحو تحفيز الاقتصاد الأخضر والميكنة مع التركيز على تنمية المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته بما يكفل توفير حياه كريمة لائقة للمواطنين. وتستهدف السياسة المالية في مشروع موازنة العام المالى ٢٤/٢٣ تحقيق أعلى فائض أولى بنحو ٢,٥% من الناتج المحلى الإجمالي، ووضع دين أجهزة الموازنة العامة في مسار نزولى ينخفض إلى أقل من ٨٠٪ من الناتج المحلى بحلول يونيو عام ٢٧/٢٦، وتعبئة الموارد من خلال تطبيق إسلوب إدارة حديث للأصول المملوكة للدولة للتخارج من الأنشطة غير الإستراتيجية.

أهم مخصصات الأمان الاجتماعي بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣

- ✓ زيادة مخصصات «الأجور» بمشروع الموازنة الجديدة إلى ٤٧٠ مليار جنيه.
- ✓ تخصيص ٣٩٧ مليار جنيه للقطاع الصحى.
- ✓ تخصيص ٦٩١,٥ مليار جنيه للتعليم الجامعى وقبل الجامعى والبحث العلمي.
- ✓ ١٢٧,٧ مليار جنيه لدعم السلع التموينية.
- ✓ ١٤,١ مليار جنيه للتأمين الصحى والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة.
- ✓ ١٠,٢ مليار جنيه لدعم الإسكان الاجتماعي.
- ✓ ٢٠٢ مليار جنيه مساهمات الخزانة العامة لصناديق المعاشات بمعدل نمو سنوي ٦٪.
- ✓ زيادة حد الإعفاء الضريبي بواقع ٥٠٪ للعاملين بالحكومة والقطاع الخاص بتكلفة سنوية أكثر من ١٠ مليارات جنيه.
- ✓ ٣١ مليار جنيه لتمويل برامج الدعم النقدى "الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة".
- ✓ ٣,٥ مليار جنيه لتغطية تكلفة خدمات توصيل الغاز الطبيعى للمنازل.
- ✓ ٣,٧ مليار جنيه لتعيين ٧٠ الف من المعلمين والأطباء والصيادلة والإحتياجات الأخرى.
- ✓ نصف مليار جنيه لإجراء حركة ترقيات العاملين بالدولة.

أهم مخصصات دعم النشاط الإقتصادى بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣

- ✓ ٢٨ مليار جنيه لدعم وتنمية الصادرات لدعم المصدرين.
- ✓ ٦ مليار جنيه لخفض أسعار الكهرباء للأنشطة الصناعية.
- ✓ تحمل الخزانة العامة ١,٥ مليار جنيه تكلفة الضريبة العقارية عن القطاع الصناعى.
- ✓ تطبيق برنامج الطروحات العامة والذى سيتم تنفيذه في إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة.

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **أثبت الاقتصاد المصرى قدراً كبيراً من المرونة على الرغم من تداعيات وباء كورونا، والحرب بأوروبا والتي ساهمت فى وجود إضطرابات فى سلاسل الإمداد وبالتالى إرتفاعات كبيرة في الأسعار عالمياً خاصة أسعار السلع الأساسية والغذائية، وقد عملت الحكومة المصرية ووزارة المالية على وضع إطار متسق ومتكامل لمساندة المواطنين والقطاعات الاقتصادية من خلال سرعة إقرار إجراءات وحوافز وسياسات لتحفيز النشاط الاقتصادي، وكذلك مساندة المواطنين من خلال توفير السلع الأساسية بأسعار مدعمة، وإجراءات للحماية الاجتماعية. حيث تم إقرار حزمة مساعدات اجتماعية "بقيمة ١٣٠ مليار جنيه"، وصرف مساعدات استثنائية لـ ٩,١ مليون أسرة من الفئات الأولى بالرعاية لمدة ٦ أشهر، إلى جانب تحسين هيكل الأجور والمعاشات.**

وقد حقق معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٦,٦٪، ونحو ٣,٩٪ خلال الربع الثاني من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢، ونحو ٤,٤٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ -وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية- ما ساعد معدل البطالة في الانخفاض ليقترب الى مستوى ما قبل الجائحة محققاً ٧,٢٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٢/٢١، مقابل ٩,٦٪ في عام ٢٠/١٩. حيث جاء ارتفاع النمو الإقتصادى المحقق في عام ٢٢/٢١ مدفوعاً بطفرة النمو الاقتصادي المُحقق في الشهور التسعة الأولى من عام ٢٢/٢١ بواقع ٧,٨٪- وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية- وذلك في ضوء تعافى النشاط الاقتصادي لمعظم القطاعات ومعاودة الإنتاج عقب الإنتقال الى مرحلة ما بعد كوفيد-١٩، بينما اقتصر تأثير الحرب بأوروبا بالسلب في الأساس على مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الربع الثاني من عام ٢٢/٢١، لاسيما مع تنفيذ إجراءات التشديد الاقتصادي لمواجهة الضغوط التضخمية، وكذا مع حدوث تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين وروسيا.

حيث تعكس الزيادة المحققة في معدل النمو الاقتصادي خلال عام ٢٢/٢١ في الأساس التحسن الذي شهدته كافة الأنشطة الاقتصادية، وعلى رأسها قطاع المطاعم والفنادق بمعدل نمو بلغ ٤٥,٥٪، تلاه قطاع الاتصالات بنسبة نمو ١٦,٣٪، ثم قناة السويس بنحو ١١,٧٪، والصناعات التحويلية بنسبة ٩,٩٪، كما شهدت قطاعات: التشييد والبناء، والصحة، والتعليم، معدلات نمو ملحوظة خلال العام المالي الماضي، وكانت القطاعات الأكثر إسهاما في الناتج المحلي خلال العام المالي ٢٢/٢١؛ الصناعة التحويلية، والتجارة، والزراعة، والأنشطة العقارية، والاستخراجات، والتي ساهمت بحوالي ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. كما حققت إيرادات قناة السويس أعلى إيراد شهري بنحو ٧ مليار دولار منذ عشر سنوات في ضوء تنامي حركة التجارة بالقناة والسياسات التسويقية في جذب خطوط ملاحية جديدة.

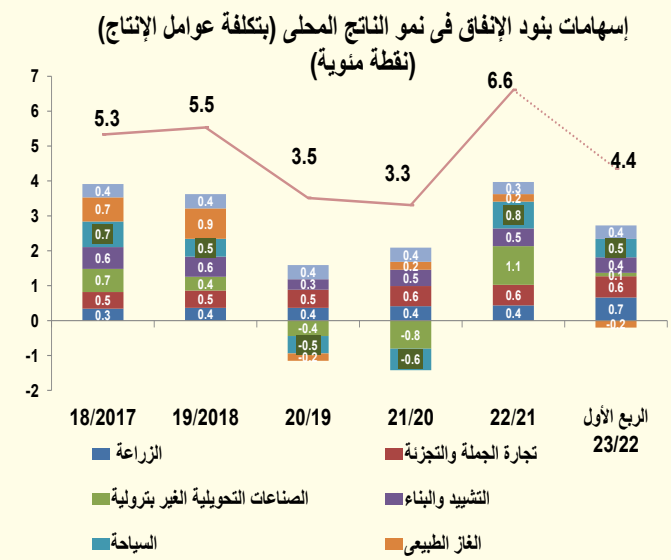

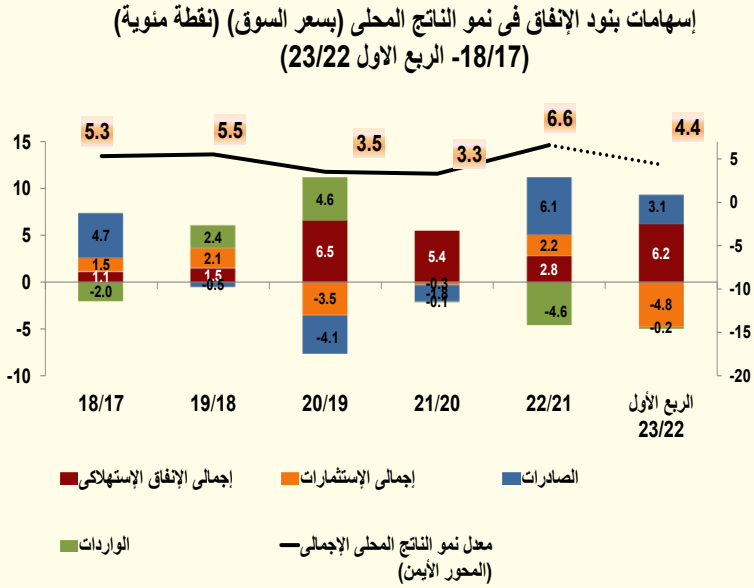

بيانات الربع الأول من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢

- **حقق النمو الإقتصادى ٤,٤٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢.**
- **على جانب الطلب، جاء النمو الاقتصادي** خلال العام المالى ٢٢/٢١ **مدفوعاً بنمو الصادرات بنسبة ٢٦,٧٪** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٣,١ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٣/٢٢)، **ونمو إجمالى الاستهلاك بنسبة ٦,٧٪** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٦,٢ نقطة مئوية)، حيث إرتفع الإستهلاك الخاص بنحو ٧,١٪ خلال فترة الدراسة (مساهماً بـ٦,١ نقطة مئوية)، بينما ساهم الاستهلاك العام في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,١ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة. **ونمو الواردات بنسبة ١,١٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢** مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٠,٢ نقطة مئوية).

- **وعلى جانب العرض، كانت القطاعات الرئيسية التي قادت النمو الاقتصادي هي: أولاً، سجل قطاع الإنتاج معدل نمو قدره ٧٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢ (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٢,١ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع السياحة (الفنادق والمطاعم) بنسبة نمو ٢٦,٣٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية)، وقطاع الاتصالات بنسبة نمو ١٦,٤٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية)، وقناة السويس بنسبة نمو ١٤,٣٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية)، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة نمو ٤,٣٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية)، والنقل بنسبة نمو ٤,٢٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية).**

- **ثانياً، سجل قطاع الخدمات الاجتماعية معدل نمو بنسبة ٣,٨٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٩ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع التعليم بنسبة نمو ٥,٩٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,١ نقطة مئوية)، وقطاع الصحة بنسبة نمو ٥,٧٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية)، وقطاع الخدمات الشخصية بنسبة نمو ٤,٨٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,١ نقطة مئوية) خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢.**

- **ثالثًا، سجل القطاع السلعى معدل نمو بنسبة ٢,٧٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ١,٣ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك بنسبة ٤,٦٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية).**

- **رابعاً، سجل قطاع الصناعة التحويلية معدل نمو بنسبة ١,٣٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع التشييد والبناء بنسبة نمو ٦,٧٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية)، وتكرير البترول بنسبة نمو ٥,٤٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,١ نقطة مئوية).**

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية ليسجل ٣٤,٦ مليار دولار نهاية شهر ابريل ٢٠٢٣، مقارنة بـ ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.**
- **حقق مؤشر مديري المشتريات ٤٧,٣ نقطة خلال شهر ابريل ٢٠٢٣، مقابل ٤٦,٧ في مارس ٢٠٢٣، ومقارنة بـ٣٧,١ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٢.**

القطاع المالى

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الاصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة ورفع كفاءة الإنفاق العام، وتعظيم الموارد. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية الاجتماعية، والتنمية البشرية مثل التعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ومستوى معيشته، ورفع كفاءة البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

وقد حقق الميزان المالى الكلى للموازنة العامة للدولة نحو -٥,٥% كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٣/٢٢، وقد بلغ الفائض الأولى نحو ٥٠,١ مليار جنيه، ٠,٥١٪ من الناتج المحلى خلال فترة الدراسة، مقابل ٠,٤٠٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويمكن تفسير ذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ١٨,٥٪، وإرتفاع المصروفات بنحو ٢٥,٩٪، مقابل نفس الفترة من العام السابق، والإلتزام بزيادة مخصصات قطاع الصحة والتعليم، والإستثمارات الممولة من الخزانة، وزيادة الأجور، وتلبية مخصصات برامج الحماية الاجتماعية.

وقد بلغ إجمالى الإيرادات نحو ٩٢٥,١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٣/٢٢، لترتفع بنحو ١٤٤,١ مليار جنيه بنسبة نمو ١٨,٥٪. حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٨٠,١٪ من إجمالى الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ١٩,٩٪.

إجمالي الايرادات الضريبية من الجهات السيادية و الغير السيادية

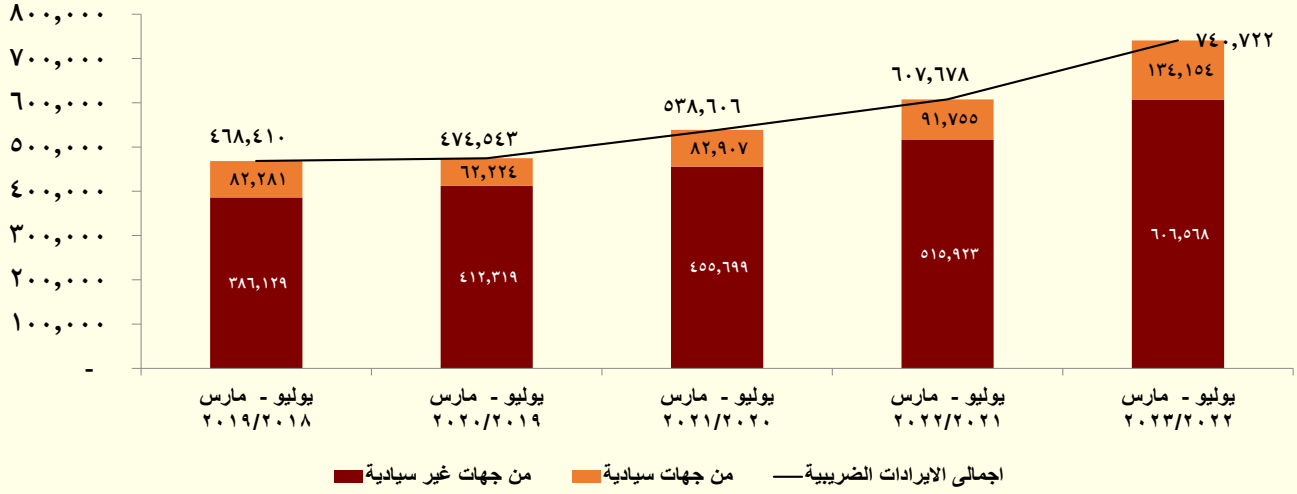

حققت الإيرادات الضريبية نحو ٧٤٠,٧ مليار جنيه لترتفع بنحو ١٣٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢١,٩٪) مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات السيادية بنحو ٤٢,٤ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٤٦,٢٪) لتسجل ١٣٤,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٩١,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو ٩٠,٦ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٧,٦٪) لتسجل ٦٠٦,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٥١٥,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ومن أهم بنود الإيرادات الضريبية التى ساهمت فى إرتفاع جملة الإيرادات ما يل:

- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة الدخل بنحو ٤٨,١ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٢٤,٦٪) لتسجل ٢٤٣,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من الضريبة على المرتبات المحلية بـ١١ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٨,٣٪) لتحقق ٧١,٥ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من الضريبة على النشاط التجارى والصناعى بـ٥,٥ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٠,١٪) لتحقق ٣٣ مليار جنية خلال فترة الدراس.**
  - **إرتفاع الحصيلة الضريبة من قناة السويس بـ٢٢,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٩٢,٧٪) لتحقق ٤٦,٥ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة الضريبة من الشركات الأخري بـ١١,٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٥,٤٪) لتحقق ٨٤,٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ٥٧ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٨,٤٪) لتسجل ٣٦٦,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ٣٥ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٤,١٪) لتحقق ١٨٠ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على الخدمات بـ٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٤,٢٪) لتحقق ٤٧,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية بـ٦,٢ مليار جنيه بنسبة ٧,٤٪ لتحقق ٨٩,٨ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من رسوم التنمية بـ٠,٧ مليار جنيه (بنسبة ٧,٥٪) لتحقق ١٠,١ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**

- **وارتفاع الحصيلة من ضرائب الدمغة بـ٢,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٥,٩٪) لتحقق ١٩,٨ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفاع الحصيلة من الضريبة على إستخدام السلع بـ٥,٥ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٤٩٪) لتحقق ١٦,٨ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفاع الحصيلة من الضريبة على الخدمات الخاصة بـ٠,٩ مليار جنيه لتحقق ٢,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**

- وارتفعت **الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٢٠,٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٨,٦٪)** لتحقق ٩١,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٧٠,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
  - **وذلك فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٢٠,٢ مليار جنية (بنسبة زيادة ٣٣,٨٪) لتحقق نحو ٨٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفعت المتحصلات من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٧,٧ مليار جنيه** (بنسبة ٢٤,٧٪) لتحقق ٣٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

إرتفعت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ١٩,٩٪ من إجمالى الإيرادات) بنحو ١١ مليار جنيه لتحقق نحو ١٨٤,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ١٦ مليار جنيه (بنسبة ٢٩,٨٪) لتصل الى ٦٩,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **حققت عوائد الملكية نحو ٤٧,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - **حققت العوائد المحصلة من هيئة قناة السويس نحو ١٧,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - **ارتفاع العوائد المحصلة من الهيئات الإقتصادية بـ٢,٣ مليار جنيه (بنسبة نمو ٣١,٨٪) لتصل الى نحو ٩,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - **ارتفاع العوائد المحصلة من إعادة الإقراض (تشمل فوائد القروض الخارجية المعاد أقراضها من الخزانة العامة) بـ٣,٦ مليار جنيه لتصل الى نحو ٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **حققت المنح ٢,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **إرتفعت الحصيلة غير الضريبية من الايرادات المتنوعة بنحو ٣,٦ مليار جنيه (بنسبة نمو ٦٪) لتصل الى نحو ٦٣,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

أما على جانب المصروفات، إرتفعت إجمالى المصروفات بنحو ٢٥,٩٪ لتسجل ١٤٧٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٣/٢٢. حيث تستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

باب: الأجور وتعويضات العاملين

- حيث **إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ٢٩,٢ مليار جنيه بنسبة ١١,١٪ ليحقق ٢٩١,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء السلع والخدمات

- **إرتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بنحو ١٧,٥ مليار جنيه (بنسبة ٢٨,٣٪) ليحقق ٧٩,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى الأساس فى ضوء زيادة الإنفاق لكل من:
  - ارتفاع الإنفاق على الصيانة بنحو ١,٧ مليار جنيه، بنسبة ٢٥,٥٪ ليحقق ٨,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على الإشتراكات بنحو ٣,٦ مليار جنيه، ليحقق ٣,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على المطبوعات والنشر وحقوق النشر بنحو ١,٨ مليار جنيه، ليحقق ٥,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على الغذاء بنحو ٤,٢ مليار جنيه، ليحقق ٩,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على المياه والإنارة بنحو ٣,٢ مليار جنيه، ليحقق ٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- ارتفاع الإنفاق على نفقات طبع ودوريات وحقوق تأليف بنحو ١,٩ مليار جنيه، ليحقق ٥,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- ارتفاع الإنفاق على وقود وزيوت وقوى محركة للتشغيل بنحو ٢ مليار جنيه، ليحقق ٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

➢ **إرتفع الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية** بنحو ٤٢,٨ مليار جنيه (بنسبة ٢٢,٣٪) ليصل ٢٣٤,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- ✓ **إرتفعت مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات** بنحو ١٢,٨ مليار جنيه لتحقق ١٠٣,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء التسويات بين الخزانة العامة للدولة وصناديق المعاشات.
- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص لدعم السلع التموينية** بنحو ٢٤ مليار جنيه (بنسبة ٤٨٪) محققاً ٧٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٥٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص للإسكان محدود الدخل** بنحو ١,٦ مليار جنيه محققاً ٣,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- ✓ **إرتفع الإنفاق على الدعم النقدي تكافل وكرامة** بنحو ١ مليار جنيه ليصل نحو ١٧,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- ✓ **إرتفع الإنفاق على التأمين الصحى والأدوية** بنحو ١,٣ مليار جنيه محققاً ١,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

➢ **إرتفع الإنفاق المخصص لشراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)** بنحو ٢٩ مليار مليار جنيه (بنسبة ١٨,٧٪) ليحقق ١٨٤,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص للأصول الثابته بنحو ٢٠,٢ مليار جنيه (بنسبة ١٤,٣٪) ليحقق ١٦١,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء زيادة الإنفاق على المباني السكنية والتشييد والبناء.**
- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص للأصول غير المنتجة بنحو ٤,١ مليار جنيه ليسجل ٩,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء زيادة الإنفاق على شراء الأراضي بنحو ٤ مليار جنيه ليصل إلى ٩,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

الإنفاق على الحماية الإجتماعية والتنمية البشرية

➢ **إرتفع الإنفاق على الصحة** بنحو ٨,٨ مليار جنيه بنسبة ١٠,٥٪ ليحقق ٩٣,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٨٤,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

➢ **إرتفع الإنفاق على التعليم** بنحو ١٩,٤ مليار جنيه بنسبة ١٤,٧٪ ليحقق ١٥١,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ١٣١,٨مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٢٣/٢٠٢٢

(مليار جنيه)

البيان	يوليو- مارس	
	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٢/٢١
الإيرادات	**٩٢٥,١٣٤**	**٧٨٠,٩٩٦**
الضرائب	٧٤٠,٧٢٢	٦٠٧,٦٧٨
المنح	٢,٣٢٩	٢,٦٧٠
الإيرادات الأخرى	١٨٢,٠٨٤	١٧٠,٦٤٨
المصروفات	**١,٤٧٣,٩٢٩**	**١,١٧١,١٦٨**
الأجور وتعويضات العاملين	٢٩١,٦٢٥	٢٦٢,٣٧٦
شراء السلع والخدمات	٧٩,٤٧٦	٦١,٩٤١
الفوائد	٥٩٥,٧٩٨	٤٢٠,٠٦٦
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٢٣٤,٦٩٨	١٩١,٩٣٩
المصروفات الأخرى	٨٨,٠٩٣	٧٩,٦٨١
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	١٨٤,٢٣٩	١٥٥,١٦٥
الميزان النقدى	**-٥٤٨,٧٩٥**	**-٣٩٠,١٧٢**
صافى حيازة الاصول المالية	**-٣,٠٦٦**	**-٢,٠٧٣**
الميزان الكلى	**-٥٤٥,٧٢٩**	**-٣٨٨,٠٩٩**
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**٠,٥١٪**	**٠,٤٠٪**
الميزان الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-٥,٥٥٪**	**-٤,٨٩٪**

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٥٠٩٤,٢ مليار جنيه (٨٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٨٠١,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٦٢٨ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ١٢٩,٣ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. في حين انخفض الدين الخارجي الحكومي في ضوء انخفاض القروض إلى ٥١,٧ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٥٣,٣ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٢. في حين ارتفعت ديون البنوك إلى ١٨,٣ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٢، مقارنة بـ ١٧,٧ مليار دولار في العام المالي الماضي.

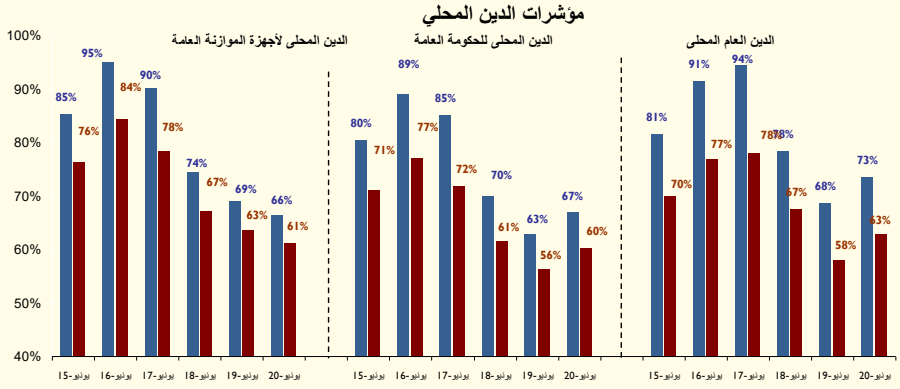

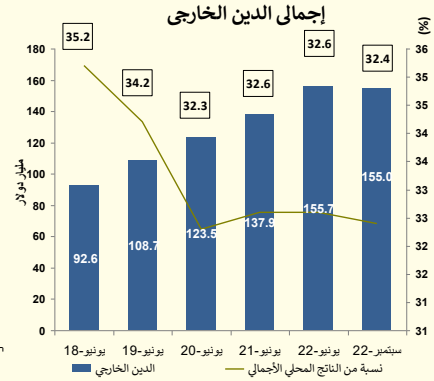

التضخم

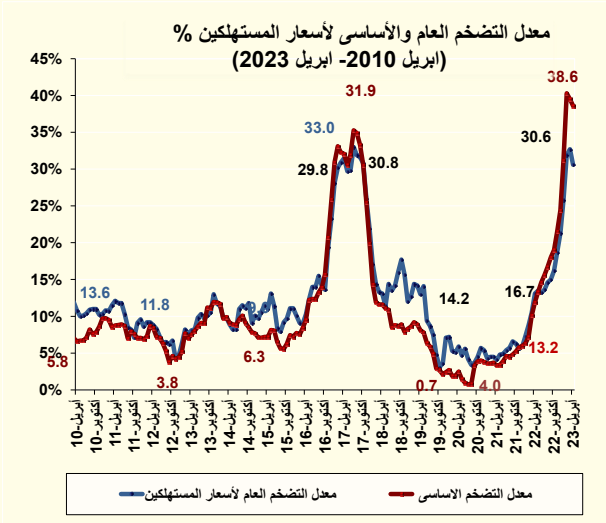

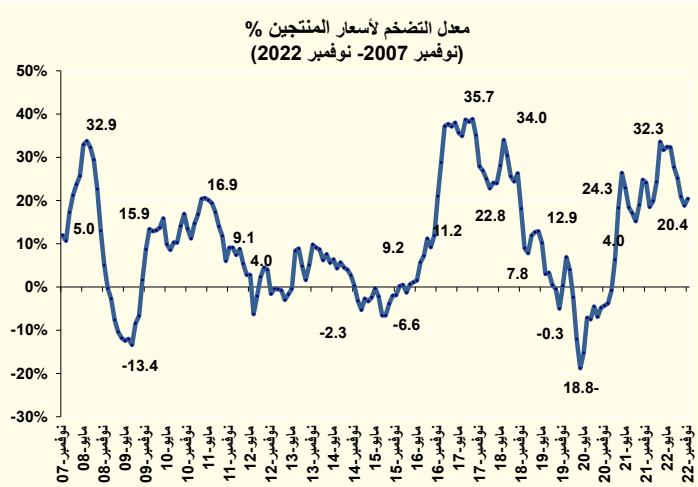

تشير البيانات إلى تحقيق معدل التضخم السنوى ٣٠,٦٪ خلال شهر ابريل ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٣٢,٧٪ خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى خلال الفترة يوليو-ابريل من العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٢٢٪، مقارنة بـ٧,٥٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد حقق معدل التضخم الأساسى نحو ٣٨,٦٪ خلال شهر ابريل ٢٠٢٣، مقابل نحو ٣٩,٥٪ خلال الشهر السابق.

القطاع النقدي

وفقاً لأحدث البيانات التي تم أصدرها البنك المركزي المصرى، ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية (٧٧١٠ مليار جنيه) بنحو ٣١,٢٪ في يناير ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٢٧,١٪ في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** بـ٣٤,٩٪ في يناير ٢٠٢٣، مقابل ٢٧,٥٪ خلال الشهر السابق نتيجة ارتفاع **المعدل السنوى لنمو الودائع الجارية بالعملة الأجنبية** بـ١٢٨,٦٪ في يناير ٢٠٢٣، مقارنة بـ٩٧,٢٪ في الشهر الماضي، **وارتفاع المعدل السنوي لنمو الودائع غير الجارية بالعملة الأجنبية بـ**١١١,٧٪ في يناير ٢٠٢٣، مقابل ٧٢,٢٪ خلال الشهر السابق، **وارتفاع المعدل السنوي لنمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية بـ** ٢٠,٩٪ في يناير ٢٠٢٣، مقابل ١٨,٨٪ خلال الشهر السابق. وقد ارتفع بشكل متباطئ معدل نمو **المعروض النقدي بـ**١٩٪، مقابل ٢٥,٨٪ مدفوعاً بإرتفاع بشكل متباطئ الودائع الجارية بالعملة المحلية بـ٢٥,٧٪، مقابل ٣٣,٥٪ خلال الشهر السابق، وإرتفاع بشكل متباطئ **معدل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي** بـ ١٢,٦٪ خلال شهر الدراسة، مقابل ١٨,٤٪ خلال الشهر السابق.

- وقد **حقق معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية نحو** (-٦٥٤ مليار جنيه) خلال شهر يناير ٢٠٢٣، مقابل (-٤٩٤ مليار جنيه) خلال الشهر السابق، في ضوء تحقيق صافى احتياطات البنك المركزي الخارجية نحو -٢٦٠ مليار جنيه في يناير ٢٠٢٣، مقابل -٢٠٥ مليار جنيه خلال الشهر السابق، وتحقيق صافى أصول البنوك الخارجية نحو -٣٩٤ مليار جنيه خلال شهر يناير ٢٠٢٣، مقابل -٢٨٩ مليار جنيه خلال الشهر السابق. **وقد بلغت الأصول الأجنبية للبنك المركزي ٩٧١ مليار جنيه خلال شهر يناير ٢٠٢٣، إرتفاعاً من ٨١٢,٤ مليار جنيه خلال الشهر السابق. وقد إرتفع صافى إحتياطى النقد الأجنبي ليسجل ٣٤,٢ مليار دولار خلال شهر يناير ٢٠٢٣، مقابل ٣٤ مليار دولار خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢.**

- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية (٨٣٦٥ مليار جنيه)** بنحو ٤٢,٦٪ في نهاية شهر يناير ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٣٦,٥٪ في الشهر الماضي، بسبب إرتفاع معدل النمو السنوي لمطلوبات الحكومة بـ ٣٩,٢٪ في يناير ٢٠٢٣ ليحقق ٥٣٣٥ مليار جنيه، مقارنة بـ ٣٣,٦٪ خلال الشهر الماضي، وإرتفاع معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح للقطاع الخاص والقطاع العائلى بـ٣٢,٦٪ خلال شهر يناير ٢٠٢٣ لتحقق ٢٥٤٩ مليار جنيه خلال شهر يناير ٢٠٢٣، مقابل معدل نمو بلغ ٢٨,٥٪ خلال الشهر السابق.

وقد ارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع (٩٠٢١ مليار جنيه) مسجلة ٣٧,٧٪ في نهاية يناير ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٣٣٪ خلال الشهر السابق. وجدير بالذكر أن نسبة ٧٧,٣٪ من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي، كما **إستقرت نسبة القروض إلى الودائع** عند ٤٧,٥٪ في نهاية يناير ٢٠٢٣.

وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٢٣ **الإبقاء علي أسعار عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى لتصل عند مستويات** ١٨,٢٥٪ و١٩,٢٥٪ و١٨,٧٥٪ على الترتيب، **والإبقاء على سعر الخصم عند مستوى** ١٨,٧٥٪.

القطاع الخارجى

- **سجل ميزان المدفوعات فائضاً إجماليًا قدره ٥٩٩ مليون دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٣\٢٢. وقد لوحظ تحسن عجز حساب المعاملات الجارية بنحو ٧٧,٢٪ ليصل الي -١,٨ مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام المالى ٢٣/٢٢ (مقارنة بعجز أكبر بلغ -٧,٨ مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.) ويرجع التحسن في عجز الحساب الجاري بشكل أساسي الي تحسن عجز الميزان التجاري بـ٦,٢ مليار دولار أمريكي ليحقق -١٥,٦ مليار دولار أمريكي (مدفوعاً في الأساس بإنخفاض مدفوعات الواردات بـ٥ مليار دولار أمريكي، وإرتفاع متحصلات الصادرات بـ٠,٨ مليار دولار أمريكي خلال فترة الدراسة). كما ساهم في تحسن ميزان معاملات الحساب الجاري تضاعف المتحصلات من الميزان الخدمى بنحو ٥,٢ مليار دولار أمريكي محققاً ١٠,٩ مليار دولار أمريكي (في ضوء تنامي اجمالى المتحصلات بـ٤,٦ مليار دولار أمريكي مدفوعاً بإرتفاع المتحصلات من الإيرادات السياحية إلى جانب تصاعد حصيلة رسوم المرور في قناة السويس). وقد حقق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٢,٨ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقابل ١١,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.**

- **يرجع تحسن عجز ميزان المعاملات الجارية في ضوء عدة عوامل وذلك على النحو التالى:**

  - **تحسن عجز الميزان التجارى غير البترولى بنحو ٦,٥ مليار دولار ليقتصر على -١٧,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة (مقابل -٢٣,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). نتيجة لإنخفاض المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بمعدل ١٧,٣٪ ليصل ٣٠,٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٣٦,٥ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى السابق (خاصة إنخفاض الواردات من سيارات الركوب والتليفزيونات وقطع غيار وأجزاء للسيارات والجرارات. كما إرتفعت حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية بـ١٢٤,٨ مليون دولار لتسجل ١٢,٩ مليار دولار (خاصة ارتفاع الصادرات من الذهب والأسمدة الفوسفاتية او المعدنية، وأجهزة الأرسال والإستقبال للإذاعة أوالتليفزيون).**

  - **تحقيق الميزان التجاري البترولى فائضاً بلغ ١,٨ مليار دولار. كنتيجة أساسية لإرتفاع قيمة الصادرات البترولية بمقدار ٦٩٠,٦ مليون دولار على خلفية ارتفاع قيمة الصادرات من الغاز الطبيعى، بينما حد من هذا ارتفاع الواردات البترولية وإنخفاض الصادرات من البترول الخام. وقد أدي ارتفاع الصادرات البترولية بشكل فاق ارتفاع الواردات البترولية إلى تحقيق الفائض المحقق في الميزان التجاري البترولى خلال فترة الدراسة.**

- **ارتفاع الإيرادات السياحية بمعدل ٢٥,٧٪ لتسجل ٧,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة (مقابل ٥,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). نتيجة لإرتفاع كل من عدد الليالي السياحية بمعدل ٢٧,٢٪ الى نحو ٧٨,٤ مليون ليلة، وإرتفاع أعداد السائحين الوافدين إلى مصر بمعدل ٢٧,٥٪ ليسجل ٦,٨ مليون سائح.**
- **ارتفاع متحصلات النقل بمعدل ٤٥,١٪ لتسجل ٦,٨ مليار دولار (مقابل ٤,٧ مليار دولار خلال العام المالي السابق). نتيجة في الأساس لإرتفاع إيرادات قناة السويس بمعدل ١٧,٨٪ لتسجل نحو ٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٣,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، نتيجة لإرتفاع الحمولة الصافية بمعدل ١٣,٣٪ لتسجل ٧٥٣,٣ مليون طن.**

- **العناصر التي حدت من التحسن في حساب المعاملات الجارية:**

- **انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ٢٣,٠٪ ليقتصر على نحو ١٢,٠ مليار دولار خلال فترة الدراسة مقابل نحو ١٥,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.**
- **ارتفاع العجز في ميزان دخل الاستثمار بمعدل ٢٥,٥٪ ليسجل نحو ٨,٩ مليار دولار مقابل نحو ٧,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.**

- **وقد حقق ميزان الحساب الرأسمالي والمالي صافى تدفقات للداخل بلغ ٢,٨ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقابل ١١,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق كمحصلة لما يلى:**

- **ارتفاع صافى التدفق للخارج فى الإستثمارات بمحفظة الأوراق المالية فى مصر ليصل إلي نحو ٣ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقابل ٢,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.**
- **ارتفاع الأصول الأجنبية للبنوك بمقدار ١,٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل تراجعها بمقدار ٨,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.**
- **ارتفاع صافى التدفق للداخل للإستثمار الأجنبى المباشر فى مصر مسجلاً نحو ٥,٧ مليار دولار، مقابل ٣,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.**
- **سجل التغير على إلتزامات البنك المركزى صافى تدفق للداخل بلغ نحو ١,٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٢,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.**